

Distr.: General
18 September 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الخامسة

مدينة بنما، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

استرداد الموجودات

التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات: معالم مختارة من الأعمال المضطلع بها على مدى عامين في مجال استرداد الموجودات بموجب الاتفاقية

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة**

أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الأولى القرار ٤/١ الذي أنشأ بمقتضاه الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات لإسداء المشورة للمؤتمر وتقديم المساعدة له في تنفيذ ولايته الخاصة بإعادة عائدات الفساد. وقد أنشئ هذا الفريق وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتشمل ولاية الفريق العامل مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، واستبانة الاحتياجات اللازمة في مجال بناء القدرات، وتشجيع التعاون بين المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة ذات الصلة، والإسهام في

* CAC/COSP/2013/1.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بغية تضمينها نتائج اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات الذي عُقد يومي ٢٩ و٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣.



تنفيذ أحكام الاتفاقية ذات الصلة؛ وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار بين الدول؛ وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات. واعتمد المؤتمر في دورتيه الثانية والثالثة القرارين ٣/٢ و ٣/٣، وقرر فيهما، في جملة أمور، أن يواصل الفريق العامل عمله.

٢- وكان الفريق العامل قد عقد اجتماعه الأول في فيينا يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧،^(١) واجتماعه الثاني يومي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨،^(٢) واجتماعه الثالث يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩،^(٣) واجتماعه الرابع يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،^(٤) واجتماعه الخامس يومي ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١،^(٥) واجتماعه السادس يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢،^(٦) واجتماعه السابع يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣.^(٧)

٣- ومنذ دورة المؤتمر الرابعة، المنعقدة في مراكش بالمغرب في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قُدم إلى الفريق العامل تقريران بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات.^(٨) والتقرييران متاحان للمؤتمر وهما يقدمان لمحة عامة عما اضطلع به من أعمال لتنفيذ الولايات. وتهدف ورقة المعلومات الأساسية هذه إلى استكمال تقريري التقدم المحرز المشار إليهما آنفاً وتقريري الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق العامل في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.^(٩)

٤- ومن أجل تفادي الازدواج، تعرض هذه الورقة على المؤتمر معالم مختارة من الأعمال المضطلع بها على مدى عامين في مجال استرداد الموجودات بموجب الاتفاقية، ومنها نتائج المناقشات المواضيعية للفريق العامل، استناداً إلى خطة العمل التي اعتمدها الفريق في اجتماعه السادس، بشأن الإعداد لاستعراض الفصل الخامس من الاتفاقية، وأمثلة على المساعدة التقنية المقدمة، ومعلومات أساسية عن المنتجات والمبادرات المعرفية ذات الصلة. وبغية مساعدة

(1) CAC/COSP/2008/4.

(2) CAC/COSP/WG.2/2008/3.

(3) CAC/COSP/WG.2/2009/3.

(4) CAC/COSP/WG.2/2010/4.

(5) CAC/COSP/WG.2/2011/5.

(6) CAC/COSP/WG.2/2012/4.

(7) CAC/COSP/WG.2/2013/4.

(8) CAC/COSP/WG.2/2012/3 و CAC/COSP/WG.2/2013/3.

(9) CAC/COSP/WG.2/2012/4 و CAC/COSP/WG.2/2013/4.

المؤتمر في مداولاته وتحديد مسار الإجراءات المتعلقة باسترداد الموجودات، تُختتم الورقة بتوصيات بشأن التدابير التي يمكن للمؤتمر اتخاذها.

ثانياً - المناقشات المواضيعية

٥ - استناداً إلى خطة العمل التي أقرها الفريق العامل في اجتماعه السادس، عقد الفريق ثلاث مناقشات مواضيعية، واحدة في عام ٢٠١٢ واثنين في عام ٢٠١٣. ودارت المناقشة الأولى حول تبادل التجارب والممارسات الجيدة في مجال المصادرة، والثانية حول التعاون في مجال التجميد وتقديم المعلومات دون طلب مُسبق ودور وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية، وخصّصت الثالثة للتعاون في مجال التجميد والحجز.

ألف - مناقشة مواضيعية بشأن التعاون في مجال المصادرة: المادة ٥٤ (آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة) والمادة ٥٥ (التعاون الدولي لأغراض المصادرة)

٦ - عقد الفريق العامل، خلال اجتماعه السادس، المناقشة المواضيعية الأولى بشأن التعاون في مجال المصادرة، المتعلقة بالمادة ٥٤ (آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة) والمادة ٥٥ (التعاون الدولي لأغراض المصادرة).

٧ - وعرض محاورون من إندونيسيا والبرازيل وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الإطار القانوني لبلداهم فيما يخص أحكام الاتفاقيات ذات الصلة بالمصادرة، وما يتعلق بذلك من خبرات وتحديات.^(١٠) وأكد على أن البلدان المتلقية للطلبات تعتمد إلى حد كبير على المعلومات المقدمة من البلدان الطالبة، مما يؤكد الحاجة إلى تتبع الموجودات بشكل فعّال وسرعة تبادل المعلومات. واعتبرت ازدواجية التجريم من التحديات، ولا سيما فيما يتعلق بجرائم إقرارات الذمة المالية المزورة والهدر والإثراء غير المشروع.

٨ - وأكد على أن الاختلافات في النظم القانونية ما زالت تمثل تحدياً. واستناداً إلى تجارب أجهزة مختلفة شاركت في عملية استرداد الموجودات، أبرزت جدوى التنسيق فيما بين الأجهزة المختلفة. ورُئي أن من المفيد إنشاء أفرقة عمل متعددة التخصصات وأفرقة عمل معنية باسترداد الموجودات، في كل من البلدان المتلقية للطلبات والبلدان الطالبة. وأشار إلى أن فترة التقادم قصيرة إلى حد ما في معظم جرائم الفساد بموجب قانون التقادم، وإن كان

(10) يتضمن تقرير دورة الفريق العامل ملخصاً شاملاً للمناقشة (الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2012/4).

يمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب نقطة بدء فترة التقادم من اليوم الذي يمكن فيه بشكل معقول البدء في اتخاذ إجراء عمومي بشأن الجريمة، أي عندما تُكتشف أركانها. كما شُدِّد على أهمية الإجراءات المدنية لاسترداد الموجودات واتباع نهج استراتيجي تجاه مختلف سبل استرداد الموجودات.

باء- مناقشة مواضيعية بشأن المادة ٥٦ (التعاون الخاص)، والمادة ٥٨ (وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية)، والمواد الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية

٩- عقد الفريق العامل، خلال اجتماعه السابع، مناقشة مواضيعية بشأن المادة ٥٦ (التعاون الخاص)، والمادة ٥٨ (وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية) والمواد الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية.

١٠- وعرض ممثلو قبرغيزستان وليختنشتاين ومجموعة إيغمنت خيراتم بشأن التعاون الخاص ودور وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية. وعرضوا خيرات إيجابية تتعلق بالإرسال التلقائي للمعلومات وفقاً للمادة ٥٦ من الاتفاقية على مستوى وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية. وأفيد بأن مشاركة وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية في شبكات مثل مجموعة إيغمنت تُيسر تبادل المعلومات بدرجة كبيرة. وأكد على أهمية التعاون والتضافر بين وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية وأجهزة مكافحة الفساد، والتواصل المباشر فيما بين هذه الوحدات، وفقاً للمادتين ٥٨ و٥٩ من الاتفاقية، والتنسيق الفعّال بينها كمصدر للمعلومات، وبين وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية وأجهزة إنفاذ القانون (المادة ٣٨). واعتُبر من المهم أيضاً منح وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية صلاحية الحصول على معلومات ووقف المعاملات وتجميد الحسابات المصرفية. واعتُبر ضرورياً إبقاء خطوط اتصالات مفتوحة خلال العملية. وأشار إلى تحديات تواجه بعض وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية في مجال التعاون الدولي، بما في ذلك السرية المصرفية واستخدام شركات خارجية.

جيم- مناقشة مواضيعية بشأن التعاون في مجال التجميد والحجز: المادة ٥٤ (آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة) والمادة ٥٥ (التعاون الدولي لأغراض المصادرة) والمواد الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية

١١- عقد الفريق العامل، خلال اجتماعه السابع، مناقشة مواضيعية ثانية بشأن التعاون في مجال التجميد والحجز فيما يتعلق بالمادة ٥٤ (آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون

الدولي في مجال المصادرة) والمادة ٥٥ (التعاون الدولي لأغراض المصادرة) والمواد الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية.

١٢- وعرض ممثلو سويسرا ولبنان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية خبراتهم والممارسات الجيدة والتحديات التي واجهتهم. وأشار إلى أن نظم التجميد ينبغي أن تكون مرنة وبسيطة وطويلة الأمد. وأفيد عن خبرات إيجابية مع الأنظمة التي تُمكن من الإنفاذ المباشر لأوامر التجميد الأجنبية. وقيل إنَّ من المهم لنجاح طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وجود حوار منتظم بين المسؤولين من الدولتين باستخدام جميع وسائل الاتصال، وإن أمكن المقابلات الشخصية. واعتُبر أن تبادل المعلومات قبل مرحلة المساعدة القانونية المتبادلة يُسهم كثيراً في إجراءات استرداد الموجودات. كما أثبتت أفرقة العمل المعنية بالتنسيق فيما بين الأجهزة فائدتها في المساعدة على تنفيذ التجميد بشكل فعّال.

١٣- وأُبلغ عن التحديات التي تواجه طلبات التجميد، ومنها المشكلات المتعلقة بالحصول على معلومات محدّثة بشأن تشريعات ومتطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والتحديات المتعلقة بالتحديد السريع لمكان العقارات من خلال السجلات، والتأخير الناتج عن طول مدة الإجراءات القضائية اللازمة للحصول على حُكم نهائي وقابل للتنفيذ، والمشكلات المتعلقة بقانون التقادم. ورُئي أن من المستصوب وضع ممارسات جيدة بشأن إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة. فمن شأن هذا إيجاد معايير متسقة لتنفيذ المادة ٤٦ والفصل الخامس من الاتفاقية، وبخاصة في مراحل التحقيق الأولى من الإجراءات.

١٤- وأشار إلى الدور المهم الذي تقوم به شبكات استرداد الموجودات وما تضطلع به من أعمال مفيدة. فالاتصالات المباشرة والمبكرة بين السلطات المركزية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وكذلك من خلال شبكات مثل المبادرة الخاصة بجهات الاتصال العالمية (التي أنشأتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال، تتسم بأهمية شديدة. وتضطلع بعض هذه الشبكات، بالإضافة إلى دورها في تأسيس الثقة وهيئة منبر لتبادل المعلومات العملية وإيجاد بيئة للتعلم بين الأقران فيما بين الأجهزة المختلفة، بدور مهم أيضاً في بناء القدرات.

١٥- وُثِّبَت أن المناقشات المواضيعية تُمثل منبراً لتبادل المعلومات والمناقشات الموضوعية العملية حول الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه تنفيذ الفصل المتعلق باسترداد الموجودات في الاتفاقية. فمن خلال استبانة أكثر التحديات شيوعاً في هذا المجال، سهلت هذه المناقشات من أعمال الأمانة المتعلقة بإعداد قائمة مرجعية منقحة للفصل الخامس، الذي يُستعرض تنفيذه خلال الدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ التي تبدأ في عام ٢٠١٥.

ثالثاً- سبل جديدة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية

١٦- أطلق البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) مبادرة ستار في عام ٢٠٠٧ لدعم الجهود الدولية لوضع حد للملاذات الآمنة للأموال المتأتية من الفساد وتسهيل استرداد الموجودات المسروقة على نحو أكثر منهجية وسرعة. وقد حوّلت مبادرة ستار مجال تركيز أعمالها تدريجياً من تطوير الرصيد المعرفي إلى بناء القدرات القطرية. وعملت المبادرة على بناء القدرات القطرية لأكثر من عشرين بلداً بناءً على طلب هذه البلدان. وقد ازداد الطلب سريعاً حيث تلقت المبادرة أحد عشر طلباً للمساعدة في عام ٢٠١٢ وحده. وفي إطار المبادرة، تُصمَّم أنشطة خصيصاً وتُنفذ، وذلك على السواء من خلال بناء القدرات الأساسية والمتقدمة بشأن الجوانب التقنية لاسترداد الموجودات والحلقات الدراسية التدريبية التي تتناول قضايا ذات صلة. وعلاوة على ذلك، سعت المبادرة إلى تقديم مساعدات عملية من أجل الاستجابة لطلبات محددة من البلدان، مثل تيسير عقد اجتماعات تنسيق بشأن قضية معينة، وتعيين مستشارين في شؤون استرداد الموجودات، ودعم الأفرقة المشتركة بين الوكالات. ويجري حالياً استقصاء الصلات ما بين بناء القدرات على المستوى الإقليمي والمساعدة القطرية بشأن القضايا.

١٧- ويسرّت مبادرة ستار أكثر من ١٣٠ اجتماعاً للتنسيق بشأن القضايا بين بلدان تسعى إلى استرداد موجودات مسروقة وبلدان يُشتبه في وجود هذه الموجودات بها، وهي في الأغلب مراكز مالية. فعلى سبيل المثال، يُسرّت اجتماعات بين المسؤولين المصريين ونظرائهم في المملكة المتحدة، في السياق الأوسع للمنتدى العربي لاسترداد الأموال (انظر الجزء خامساً أدناه)، الذي نتج عنه اتفاق بين البلدين على التدابير العملية للتعامل مع مسألة استرداد الموجودات. وقامت المبادرة أيضاً بدور مشابه بشأن إقامة علاقات بين مصر وجيرسي، ورُتِّبَت لاتصالات ثنائية بين مصر والإمارات العربية المتحدة. واستكمل هذا التنسيق الخاص بقضايا محددة المساعدة التقليدية المتمثلة في بناء القدرات. ونظّم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع

الاتحاد الأوروبي والمركز الدولي لاسترداد الموجودات، برنامجاً تدريبياً، كما نظمت المبادرة حلقتي عمل تدريبيتين بشأن التحديات المرتبطة بالحصول من الولايات القضائية الأجنبية والمراكز المالية الدولية على معلومات عن الملاك المنتفعين. وجرى تيسير اجتماعات تنسيق بشأن قضايا معينة في عدد من البلدان في جميع المناطق. وباعتبار تلك الاجتماعات من أكثر الأساليب فعالية في دعم إحراز التقدم في قضايا استرداد الموجودات، فإنها تتسم بفائدة خاصة في القضايا التي تكون التحقيقات قد أحرزت فيها تقدماً ولكنها لم تصل بعد إلى النقطة التي يُتوقع عندها نجاح طلب رسمي للمساعدة المتبادلة.

١٨ - وعيّنت مبادرة ستار أيضاً مستشارين معينين باسترداد الموجودات على المدى القصير والمتوسط في المؤسسات القطرية. فعلى سبيل المثال، طلبت السلطات في السنغال مساعدة تحضيرية بشأن قضايا تتداولها المحاكم السنغالية المعنية. وكانت المبادرة قد قدّمت بالفعل بناءً للقدرات بشأن قضايا محددة، وتضمن ذلك المساعدة في وضع استراتيجية القضية، وتقديم حلقات عمل تدريبية للقضاة والمحققين، وتيسير الاتصالات في الولايات القضائية الأجنبية. واعتماداً على ذلك، وعقب تقديم طلب محدد، عُيّن مستشار في وزارة العدل في داكار في تموز/يوليه ٢٠١٣ تتضمن ولايته، ضمن أمور أخرى، تقديم المشورة الاستراتيجية والمهارات والأدوات التقنية إلى الممارسين العاملين في مجال استرداد الموجودات لتمكين الدولة المضيفة من القيام بتحقيقات مالية أكثر فعالية، والمشاركة في التعاون الدولي غير الرسمي، وصياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وعُيّن مستشار أيضاً في تونس. ويُمثّل تعيين مستشار فرصة لتوفير مساعدة عملية متواصلة في جميع مراحل قضايا استرداد الموجودات. ومقارنة بالمساعدة التقليدية في بناء القدرات، يتطلب تعيين مستشار استخداماً مكثفاً للموارد، ولكنه يُتيح مواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات وتوافرها بشكل فوري خلال الأعمال المتعلقة بقضايا استرداد الموجودات. ومن ثم فإن هذا لا يُسهم في نجاح قضايا استرداد الموجودات فحسب، وإنما يُيسّر أيضاً إيجاد فهم أفضل للتحديات التي تواجه البلد المضيف ويُعزّز الاستدامة على المدى المتوسط.

١٩ - وليس دعم الأفرقة المشتركة بين الوكالات بالأمر الجديد على مبادرة ستار، وإن كان حظي مؤخراً بدعم قوي في خطة العمل بشأن استرداد الموجودات التابعة لشراكة "دوفيل" مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. وأحد الأمثلة على ذلك هو الدعم المقدم لفريق مشترك بين الوكالات في تونس. ففي شباط/فبراير ٢٠١١، ساعدت مبادرة ستار في إنشاء لجنة وطنية لاسترداد الموجودات المسروقة الموجودة في ولايات قضائية أجنبية. وعُقدت عدة حلقات عمل تدريبية للجنة ما بين شباط/فبراير ٢٠١١ وآب/أغسطس ٢٠١٢. ومنذ

ذلك الحين، عملت المبادرة مع السلطات التونسية على وضع استراتيجية شاملة تجمع بين الملاحقة الجنائية المحلية، والمساعدة القانونية المتبادلة، والدعوى المدنية، والإجراءات الجنائية المُستهلة في ولايات قضائية أجنبية. كما عززت المبادرة ويسرت الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف بالنظرء الأجنب (بما في ذلك مجموعة إيغمونت ويوروجست والإنتربول) وجمعت، في عدة مناسبات، ممثلين من لجنة استرداد الموجودات والوكالات الشرطة التونسية وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة مع نظراء دوليين رئيسيين مشاركين في جهود استرداد الموجودات التونسية في ولايات قضائية رئيسية مستهدفة. وكان هذا العمل المشترك ما بين الوكالات، بالإضافة إلى تيسير الاتصالات مع الجهات الأجنبية، من العوامل المهمة في تحقيق النجاح في عدة قضايا. وعلاوة على ذلك، أمكن إعادة ٢٨,٨ مليون دولار إلى تونس من لبنان نتيجة لتضافر جهود الحكومتين والمناصر الإقليمي المعني باسترداد الموجودات التابع للمكتب.

٢٠- ويتمثل سبيل آخر لتقديم المساعدة التقنية في تيسير تبادل المسؤولين بين الولايات القضائية الطالبة وسلطات المراكز المالية. وهكذا يمكن للمسؤول القائم بالتحقيق أن يُلمّ بمطالبات المساعدة القانونية المتبادلة وفرص التحقيق في البلد المتلقية للطلب. وعند عودة المسؤول إلى بلده الأصلي، يكون في وضع يسمح له باستخدام ما اكتسبه من معرفة لإحراز التقدم في قضايا استرداد الموجودات المنظور فيها أو استهلال قضايا جديدة، والقيام بدور المدرب في المؤسسات القطرية.

٢١- وقد حظيت الصلة بين بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني مؤخرًا بالمزيد من الاهتمام. ومثال إيجابي على ذلك هو برنامج تدريب المدربين الإقليمي الذي تنظمه مبادرة ستار بالتشارك مع رابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا. وقد أسفر البرنامج، كنتيجة مباشرة، عن أول تجسيد على الإطلاق لموجودات ريثما يُنظر في قضية فساد في إحدى البلدان المشاركة. واستجابة لطلب قطري لاحق، قدمت المبادرة مساعدة في القضية المذكورة التي تضمنت موجودات قيمتها ٦٢ مليون دولار. ويواصل برنامج تدريب المدربين الإقليمي تأثيره من خلال مساهمة الخبراء الذين يتلقون التدريبات في فعاليات تدريبية أخرى في المنطقة.

رابعاً- تطوير المنتجات المعرفية

٢٢- تتمثل الأداة الأساسية لجمع المعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية في قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وستُضاف أيضاً إلى المكتبة القانونية للمكتب البيانات القانونية التي تُقدّم من خلال تلك القائمة وتُصدّق عليها الدول الأطراف، بما في ذلك الأحكام القضائية

الصادرة في قضايا استرداد الموجودات. ويجري حالياً تحديث قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بالفصل الخامس استناداً إلى التعليقات الواردة من الدول الأطراف. وسوف يُعرض مشروع القائمة المرجعية على المؤتمر في دورته الخامسة.

٢٣- وتتضمن المكتبة القانونية حالياً التشريعات والاجتهادات القضائية واستراتيجيات مكافحة الفساد والبيانات المؤسسية المستمدة من ١٧٨ دولة. وتجمع المكتبة القانونية، التي يديرها المكتب وتدعمها مبادرة ستار ومؤسستها الشريكة، المعلومات القانونية وتنشرها بعد فهرستها وفق كل حكم من أحكام الاتفاقية بأسلوب ييسر البحث عنها، مما يتيح تصنيفاً تحليلياً مفصلاً لكيفية تنفيذ الدول للاتفاقية، بما في ذلك كيفية تنفيذ أحكامها الخاصة باسترداد الموجودات.

٢٤- والمكتبة القانونية هي جزء من مشروع أعم يُعرف باسم "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد" (تراك)، أُطلق في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.^(١١) ومشروع تراك هو بوابة ومنتدى تعاوني على الإنترنت من أجل الممارسين في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات والمؤسسات الشريكة يسمح بجمع ونشر المعارف المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات، بما في ذلك دراسات الحالات وأفضل الممارسات والتحليلات السياسية. ويتضمن مشروع تراك قسماً خاصاً عن استرداد الموجودات يوفر رابطاً مباشراً بالتشريعات المعمول بها في ١٧٨ بلداً فيما يخص الفصل الخامس من الاتفاقية.^(١٢)

٢٥- وبالإضافة إلى المكتبة القانونية ومشروع تراك، أعدّ المكتب ومبادرة ستار قواعد البيانات والأدوات أخرى التالية:

(أ) مرصد استرداد الموجودات، وهو قاعدة بيانات أنشئت كجزء من مبادرة ستار.^(١٣) وهو يضم معلومات عن جهود استرداد الموجودات المكتملة والجارية في مختلف أنحاء العالم، ويهدف إلى توفير المزيد من المساعدة للقضايا قيد النظر والتشجيع على الإصلاح السياسي والقانوني في مجال استرداد الموجودات على الصعيد الدولي. وبإمكان المستخدمين البحث عن قضايا أو بلدان أو أفراد محددين. ومن ثم، يمكن استخدامه في التحديد الكمي، وهو يُتيح الإلمام باستراتيجيات القضايا. ويجري تحديث المعلومات الواردة في مرصد استرداد الموجودات بشكل دوري؛

(11) يُتاح مشروع تراك في الموقع الشبكي www.track.unodc.org.

(12) انظر الموقع الشبكي www.track.unodc.org/LegalLibrary/Pages/home.aspx?chapter=5.

(13) انظر الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/corruption-cases/arwcases>.

(ب) استناداً إلى قضايا مستمدة من قاعدة البيانات الخاصة بمرصد استرداد الموجودات، والمعلومات المتعلقة بالقضايا التي تقدمها الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها، واصل المكتب عمله بشأن وضع خلاصة لقضايا استرداد الموجودات تتضمن جميعاً وتحليلاً لقضايا متعلقة باسترداد عائدات الفساد؛

(ج) قاعدة بيانات محركي الدمى التي أنشأتها مبادرة ستار هي تجميعٌ لقضايا الفساد الواسع النطاق التي تنطوي على إساءة استخدام الهياكل القانونية من أجل إخفاء أصل الموجودات المسروقة وملكيته. وقد افتتحت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.^(١٤)

٢٦- ووضع المكتب الصيغة النهائية لأداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المنقحة،^(١٥) التي تتضمن سمات خاصة باسترداد الموجودات، ويعكف حالياً على اختبار صلاحيتها العملية. وتُوفّر الصيغة الموسّعة للأداة سمات جديدة ذات صلة بعملية استرداد الموجودات. كما ينظر المكتب حالياً في كيفية مواصلة تحسين تلك الأداة بوضعها على منصة تكنولوجية أكثر تقدماً.

٢٧- وإضافةً إلى المعلومات المتاحة من خلال مشروع تراك، صدر من خلال مبادرة ستار عددٌ من الدراسات السياساتية التي تسد الثغرات المعرفية في مجالات معيّنة من استرداد الموجودات، ومنها ما يلي: *On the Take: Criminalizing Illicit Enrichment to Fight Corruption* (المرتشون: تجريم الإثراء غير المشروع من أجل مكافحة الفساد)؛^(١٦) و *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* (الشخصيات البارزة سياسياً: تدابير وقائية للقطاع المصرفي)؛^(١٧) و *Public Office, Private Interests: Accountability through Income and Asset Disclosure* (الوظائف العامة، والمصالح الخاصة: المساءلة من خلال الإفصاح عن الدخل والموجودات)؛^(١٨) و *The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets and What to Do About It* (محركو الدُمى: كيف يستخدم الفاسدون الكيانات القانونية لإخفاء الأموال المسروقة وماذا يمكن عمله إزاء ذلك).^(١٩)

(14) انظر الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/corruption-cases/assetrecovery>.

(15) انظر الموقع الشبكي www.unodc.org/mla.

(16) متاحة على الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/star/publication/take-criminalizing-illicit-enrichment-fight-corruption>.

(17) متاحة على الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/star/publication/politically-exposed-persons>.

(18) متاحة على الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/star/publication/public-office-private-interests>.

(19) متاحة على الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/star/publication/puppet-masters>.

٢٨- ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة لدراسة تتناول التسويات في قضايا الرشوة عبر الوطنية واسترداد الموجودات، ومن المزمع نشرها أثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، تتعاون منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع مبادرة ستار على تحديث دراسة جرت في عام ٢٠١١ بشأن تَتَبُّع الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات؛^(٢٠) ويعكف المكتب على دراسة حدودى وضع نماذج أو أدلة ممارسات فضلى بشأن استرداد الموجودات، وذلك إما في شكل وثيقة واحدة أو في شكل أحكام نموذجية تركز على مواد بعينها.

٢٩- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى الأدلة القطرية المعنية باسترداد الموجودات التي وضعتها مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين، والتي وصفها عدة متكلمين في الفريق العامل بأنها مفيدة للغاية. واستناداً إلى المناقشة التي جرت في الفريق العامل، أُشير إلى أن المزيد من الدول الأعضاء قد تود إعداد أدلة مشابهة وإتاحتها للجمهور، بما في ذلك من خلال المكتبة القانونية.

خامساً- شراكات ابتكارية: المنتدى العربي لاسترداد الأموال

٣٠- المنتدى العربي لاسترداد الأموال هو محفل يجمع بلدان مجموعة الثمانية وشراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وبلدان العالم العربي.

٣١- وقد اعتمدت مبادرة دوفيل خطة عمل بشأن استرداد الموجودات في كامب ديفيد بالولايات المتحدة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، التزمت من خلالها مجموعة البلدان الثمانية والبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية بعدد من الإجراءات. وتتضمن الالتزامات التي تعهد بها كل بلد في مجموعة البلدان الثمانية نشر دليل عن الخطوات المحددة اللازمة للمساعدة والتعاون في المسائل المتصلة، في جملة أمور، بتتبع الموجودات، سواء من خلال المساعدة القانونية المتبادلة أو أشكال التعاون الأخرى؛ وتسمية أو تعيين المكاتب أو الأشخاص المسؤولين عن المساعدة القانونية المتبادلة وأشكال التعاون الأخرى؛ واعتماد تدابير لإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية؛ وتوفير التمويل و/أو الخبرة العينية من أجل تقديم التدريب المتخصص في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. وأما الالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية فتتضمن إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية؛ والسعي للحصول على عضوية مجموعة إيغمونت وغيرها من المنتديات الدولية؛ واعتماد وإنفاذ قواعد بشأن

(20) تقرير عام ٢٠١١ (Tracking Anti-Corruption and Asset Recovery Commitments: A Progress Report and

Recommendations for Action) متاح على الموقع الشبكي <http://star.worldbank.org/star/publication/>

.tracking-anti-corruption-and-asset-recoverycommitments

اتخاذ الزبائن الحيطرة الكافية، والملكية النافعة، والإعلان عن الموجودات، وتضارب المصالح والشخصيات البارزة سياسياً؛ وإنشاء أفرقة عمل لاسترداد الموجودات تضم مسؤولي إنفاذ قانون مخصصين وذوي خبرة تُتاح لها إمكانية الوصول إلى جميع الوثائق المالية ذات الصلة. واتفق الجانبان على إنشاء المنتدى العربي لاسترداد الأموال.

٣٢- وعُقد المنتدى العربي الأول لاسترداد الأموال في الدوحة في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وشاركت في تنظيمه دولة قطر ورئاسة الولايات المتحدة لمجموعة البلدان الثمانية ودعمته مبادرة ستار. وحضر الاجتماع الافتتاحي للمنتدى حكومات ستة وعشرين بلداً^(٢١) وتضمنت خطة العمل التي وُضعت على سبيل متابعة أعمال المنتدى عقد ثلاث دورات خاصة تناول التحديات التقنية.

٣٣- وقد تناولت الدورة الخاصة الأولى، التي عُقدت في قطر في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، التنسيق المحلي لجهود استرداد الموجودات وأدلة استرداد الموجودات التي أعدتها بلدان مجموعة الثمانية وسويسرا. وتمثلت أهداف الدورة في تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن التنسيق المحلي؛ وتنمية المهارات المتعلقة بوضع خطة للتحقيق في قضايا استرداد الموجودات واستراتيجية شاملة لجميع التحقيقات؛ وتبادل المعارف مع الممارسين العاملين في مجال استرداد الموجودات بشأن الاستخدام الفعال لأدلة استرداد الموجودات التي وضعتها بلدان مجموعة الثمانية وسويسرا؛ وتنمية المهارات اللازمة للتخطيط للطلبات الرسمية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وصياغتها؛ وتوفير محفل لعقد الاجتماعات الجانبية بين البلدان التي تسعى إلى استرداد الموجودات وشتى الشركاء في مجموعة البلدان الثمانية وبلدان المنطقة.

٣٤- وتناولت الدورة الخاصة الثانية، التي عُقدت في شرم الشيخ بمصر في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، التحقيقات المالية. وتمثلت أهدافها في تبادل الممارسات الجيدة فيما يخص إجراء التحقيقات المالية، بما في ذلك المشاركة في شبكات الممارسين (مثل المبادرة الخاصة بجهات الاتصال العالمية التي أنشأها الإنترنت ومبادرة ستار)؛ والتوعية بالاستراتيجيات الموجهة نحو النتائج فيما يخص تخطيط وقيادة التحقيقات المالية التي تتعدد فيها الجهات المستهدفة والموجودات والولايات القضائية؛ وتنمية المهارات اللازمة لاستبانة

(21) الاتحاد الروسي والأردن وإسبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبحرين وبلجيكا وتركيا وتونس وجنوب أفريقيا وسويسرا وعمان وفرنسا وقطر وكندا والكويت ولبنان وليبيا وليختنشتاين ومصر والمغرب والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان واليمن. وشارك الاتحاد الأوروبي أيضا.

واستخدام عدة نهج حيال إجراء التحليلات والتحقيقات المالية؛ والتعرّف على شتى الأدوات والتقنيات التي تكفل نجاح التحقيقات المالية؛ وتوفير محفل يتيح عقد الاجتماعات الجانبية.

٣٥- وركزت الدورة الخاصة الثالثة، التي عُقدت في لندن يومي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على دور المجتمع المدني في مجال استرداد الموجودات. وتمثلت أهدافها في مناقشة ما أُحرز من تقدم والعقبات التي تحول دون استرداد الموجودات؛ وإبراز الأدوار المختلفة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني في مجال استرداد الموجودات؛ وتميئة منبر للحوار وتبادل المعارف بين منظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية لاستطلاع فرص تعزيز التعاون. وهيأت الدورة الخاصة الفرصة لمناقشة مشروع دليل منظمات المجتمع المدني لاسترداد الموجودات، استناداً إلى المنشور *Non-State Actors in Asset Recovery* (دور الأطراف الفاعلة من غير الدول في استرداد الموجودات) الصادر في عام ٢٠١١ عن المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحكومة. ويُعترم عرض الدليل في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف.

٣٦- ومن المقرر عقد المنتدى العربي الثاني لاسترداد الأموال في المغرب في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٣٧- بعد سبعة أعوام من تحديد مؤتمر الدول الأطراف استرداد الموجودات كأحد مجالات أولوياته، حقق العمل في هذه المسألة، طبقاً لتكليف المؤتمر والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، تقدماً كبيراً. فقد تحسن تطور الرصيد المعرفي وتوافره من خلال عدد من قواعد البيانات والكتيبات وأدلة الممارسات الفضلى والدراسات السياسية. وسوف يظل تعزيز الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات من الموضوعات الجارية؛ وقد أنشئت عدة شبكات ويجري استخدامها، على الرغم من أن العديد من التحديات ما زالت باقية. وحظي تطوير قدرات متخصصّة في مجال استرداد الموجودات بالكثير من الاهتمام، وسوف تتطلب هذه المسألة جهوداً كبيرة فيما يتعلق بالابتكارية والموارد من جميع الجهات.

٣٨- ومن ناحية أخرى، لا يمكن قياس التقدم دون أخذ الإعادة الفعلية للموجودات في الاعتبار. وللمرة الأولى يتوافر ما يكفي من البيانات للحصول على تقييمات دقيقة ومستنيرة عن عدد قضايا استرداد الموجودات التي استُهلّت وحجم الموجودات المجمدة أو المصادرة أو المعادة أو الموجودات المستردة من خلال سبل أخرى. وتُتيح هذه الأرقام إجراء مناقشات

أكثر استنارة بشأن ما إذا كانت الأنشطة المضطلع بها أسفرت عن تقدم فيما يتعلق بالإعادة الفعلية لموجودات. وعلاوة على ذلك، فإن خبرات البلدان التي تسعى بهمة لاسترداد موجودات، ومنها البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، تخلق ثروة من المعلومات بشأن ممارسات استرداد الموجودات وتوفر فهماً معمقاً للتحديات والفرص. كما أنه على الصعيد العالمي، سوف توفر الطبعة الثانية من دراسة تتبّع الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات فرصة لتسجيل التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للاتفاقية.

٣٩- ومقارنة بالوضع منذ سبعة أعوام، بلغ العمل بشأن استرداد الموجودات مستوى جديداً. ولعلّ المؤتمر يود النظر فيما تحقق من تقدّم وتقديم النصح بشأن سبل تعزيز استرداد الموجودات والتصديّ للتحديات المستمرة. وفي هذا السياق، لعلّ المؤتمر يود أن يأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

(أ) مع أخذ المنتجات المعرفية المتوافرة التي استحدثتها مبادرة ستار في الحسبان، لعلّ المؤتمر يود استبانة الفجوات المعرفية المستمرة والمجالات التي يمكن فيها استحداث منتجات معرفية أخرى؛

(ب) لعلّ المؤتمر يود أن يناشد الدول الأطراف أن تقدّم بانتظام معلومات محدّثة عن تشريعها وقضاياها الخاصة باسترداد الموجودات، وأن تُسهب حسب الاقتضاء في المعلومات الواردة في قواعد بيانات المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات (مثل مشروع تراك ومرصد استرداد الموجودات)؛

(ج) مع ملاحظة الأدلة القطرية الموضوعية في سياق مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين، لعلّ المؤتمر يود أن يُشجّع الدول الأطراف على وضع أدلة مشاهمة عن تتبع الموجودات والمساعدة القانونية المتبادلة في ولاياتهم القضائية وإتاحة هذه الأدلة للجمهور، بما في ذلك من خلال المكتبة القانونية وأداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة؛

(د) لعلّ المؤتمر يود أن ينظر فيما إذا كان إنشاء منتدى لتبادل المعلومات والخبرات بين السلطات المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة يمكن أن يُسهم في الاتصالات المباشرة وبناء الثقة بين البلدان الطالبة والبلدان المتلقية للمطالبات؛

(هـ) مع مراعاة توصية الفريق العامل في اجتماعه المنعقد يومي ٢٩ و ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٣ بأن تنظر الدول الأعضاء في اعتماد نهج قائم على الأخذ بمنهج بشأن برامج المساعدة التقنية، لعلّ المؤتمر يود أن يُصدر توصيات بشأن مثل هذا المنهج. ولعلّه أيضاً يود أن يقدم المشورة بشأن الاضطلاع بالمزيد من أنشطة المساعدة التقنية، مثل تيسير عقد

اجتماعات التنسيق بشأن القضايا، وتعيين المستشارين، ودعم الأفرقة المشتركة بين الوكالات، وتبادل العاملين، والنهج الإقليمية لبناء القدرات؛

(و) لعلّ المؤتمر يود ملاحظة الدروس المستفادة من المنتدى العربي لاسترداد الأموال والنظر في مدى إمكانية تطبيقها في مناطق أخرى، وبخاصة بغية تعزيز الثقة بين البلدان الطالبة والبلدان المتلقية للطلبات؛

(ز) لعلّ المؤتمر يود أن يوصي بجمع الممارسات والأدوات الجيدة في مجال التعاون على استرداد الموجودات وإضفاء الطابع المنهجي عليها، بما في ذلك استخدام الأدوات المأمونة لتبادل المعلومات وتوسيع نطاقها بغية تعزيز تبادل المعلومات المبكر والتلقائي؛

(ح) لعلّ المؤتمر يود أن يوصي بوضع إطار لإجراءات الممارسات الجيدة (مثل دليل يتضمّن خطوات مفصّلة) في مجال استرداد الموجودات، بغية تعزيز النهج المتسقة على الصعيد الدولي المتعلقة بقضايا استرداد الموجودات واستناداً إلى الدروس المستفادة من القضايا السابقة؛

(ط) لعلّ المؤتمر يود أيضاً أن يشجّع البلدان على المشاركة بجمّة في الإعداد لاستعراض الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد خلال الدورة الثانية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وأن يطلب من الفريق العامل وضع توصيات في هذا الصدد.